Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

الدواوين المالية والرقابية في العصر العباسي

شفاء قاسم محمد
قسم التاريخ ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة ذي قار ـ ذي قار ـ العراق, shifa.q.muhamad@utq.edu.iq

أ. د. رائد حمود عبد الحسين
قسم التاريخ ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة ذي قار ـ ذي قار ـ العراق, dr.Raid.hum0d.Alhusunah@utq.edu.iq

الملخص

شهد العصر العباسي، الذي امتد من عام 132هـ - 656هـ، ازدهارًا إداريًا ملحوظًا، حيث برزت فيه الدواوين الرقابية والمالية بوصفها أداة أساسية في تسيير شؤون الدولة وضبط مواردها. كان من أبرز هذه الدواوين ديوان بيت المال العام، الذي تولى مهمة جمع موارد الدولة مثل الزكاة والجزية والضرائب المختلفة، وضمان توزيعها بما يلبي احتياجات الخلافة. أما بيت المال الخاص، فقد خُصص لمصالح الخليفة الشخصية وأموال الأسرة الحاكمة، بما يحقق استقلالية مالية للخليفة عن موارد الدولة العامة، ومن الدواوين المالية المهمة كذلك، ديوان الخراج، الذي اختص بإدارة أراضي الدولة الزراعية وتحقيق الإيرادات عبر فرض الضرائب المناسبة، بما يضمن استقرار الإنتاج الزراعي وتدفق الأموال. إلى جانب ذلك، ظهر ديوان النفقات الذي اهتم بتنظيم المصروفات الحكومية، ومنها رواتب الجند، ورواتب موظفي الدولة، والمشاريع العمرانية. كما تميز العصر العباسي بدواوين إقليمية ذات طابع إداري متخصص، مثل ديوان السواد الذي أشرف على إدارة الأراضي الزراعية الخصبة في العراق، وديوان الجزيرة الفراتية والموصل، الذي عني بشؤون المناطق الواقعة بين دجلة والفرات وإقليم الموصل الحيوي، أما ديوان بادوريا، فقد كان يختص بإدارة المناطق النائية وضمان ارتباطها بالإدارة المركزية. كان لهذه الدواوين دور محوري في حفظ توازن الدولة المالي، وتعزيز الرقابة على شؤونها، وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد. أظهر هذا التنظيم الإداري المتقدم قدرة الدولة العباسية على تلبية متطلبات مجتمع متنوع ومتسع الأطراف، مما ساعدها في المحافظة على استقرارها وازدهارها عبر العصور.

الكلمات المفتاحية : هجري ، التحقيق ، الديوان .

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672
مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672
https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

Financial and Supervisory Diwans in the Abbasid Era

Shifa qasem muhamad
Department of History – College of Education for Human Sciences – University of Thi-Qar – Thi-Qar, Iraq, shifa.q.muhamad@utq.edu.iq

Raid humod Abdul Hussein
Department of History – College of Education for Human Sciences – University of Thi-Qar – Thi-Qar, Iraq dr.Raid.hum0d.Alhusunah@utq.edu.iq

Abstract
The Abbasid era, which extended from 132 AH to 656 AH, witnessed remarkable administrative prosperity, with supervisory and financial bureaus emerging as essential tools for managing state affairs and controlling its resources. Among the most prominent of these bureaus was the Public Treasury, which was responsible for collecting state resources such as zakat, jizya, and various taxes, and ensuring their distribution to meet the caliphate's needs . The private treasury was allocated to the Caliph's personal interests and the funds of the ruling family, thus ensuring the Caliph's financial independence from the state's public resources. Another important financial office was the Diwan al-Kharaj, which was responsible for managing the state's agricultural lands and generating revenues through the imposition of appropriate taxes, ensuring the stability of agricultural production and the flow of funds In addition, the Diwan al-Mafaqat emerged, which was concerned with regulating government expenditures, including soldiers' salaries, state employee salaries, and urban projects. The Abbasid era was also characterized by regional diwans with a specialized administrative character, such as the Diwan al-Sawad, which oversaw the management of Iraq's fertile agricultural lands, and the Diwans of al-Jazira al-Furatiya and Mosul The Diwan of Baduria, which dealt with the affairs of the regions between the Tigris and Euphrates and the vital Mosul region, was responsible for managing remote areas and ensuring their connection to the central administration. These diwans played a pivotal role in maintaining the state's financial balance, strengthening oversight of its affairs, and consolidating the concept of good governance This advanced administrative organization demonstrated the Abbasid state's ability to meet the requirements of a diverse and expansive society, which helped it maintain its stability and prosperity throughout the ages.

.Keywords: Hijri, investigation, office.

المقدمة

تعدُّ الدواوين في العصر العباسي من أهم مظاهر التنظيم الإداري الذي حافظ على استقرار الدولة وازدهارها الاقتصادي. فقد اهتم الخلفاء العباسيون بإنشاء وتطوير الدواوين الرقابية والمالية التي ساهمت في تنظيم شؤون الدولة المتشعبة.

كان ديوان بيت المال الخاص والعام من أهم الدواوين، حيث اختص بجمع الأموال العامة مثل الزكاة والجزية واعشار والتجارة والصدقات والاخماس والضرائب الاخرى، بينما خصص بيت المال الخاص لممتلكات الخليفة وعائدات الأسرة الحاكمة. بصفته الجهة المسؤولة عن تحقيق ا لموازنة المالية في الدولة، وفضلاً عن ذلك ، فقد اتخذ بيت المال من الاجراءات الحازمة ما يكفل مراقبة ايرادات الدولة ونفقاتها وضبطها ففيما يخص جبايات الأقاليم، فرقابة هذا الديوان كانت تتم من خلال تدقيق تلك الايرادات وتثبيتها وفقاً لابواب الايرادات الخاصة بكل اقليم أما ديوان الخراج فقد اهتم بإدارة الأراضي الزراعية، وفرض الضرائب، وتنظيم طرق تحصيلها وهواساس وزكيزة الماليه للدولة كما كان يسجل مقدار الخراج على كل أرض، ولاسيما اذا كان الخراج مختلفا باختلاف الزروع ، فان كان وظيفة الخراج مقاسمة على الزرع لزم ذكر نسبة المقاسمة

برز ديوان السواد في العراق كديوان متخصص بتنظيم شؤون الأراضي الزراعية الخصبة،، وكان يقوم مقام بيت المال المركزي ضمن حدود ولايته فقط، ومن ثم إرسال المتبقي من الأموال إلى الحاضرة بينما أشرف ديوان الجزيرة الفراتية على إدارة المناطق الواقعة بين نهري دجلة والفرات. وأُنشئ ديوان بادوريا لإدارة المناطق النائية والبعيدة عن المركز، مما ساعد على ربط الأطراف بإدارة الدولة المركزية ، اما ديوان النفقات فينظر في كافة المصروفات في الدولة ، ومن مهامه الرئيسية النظر في نفقات دار الخلافة والدواوين المركزية وضبط مصاريف الجيش، والقضاء، والإنفاق على المشاريع والمصالح العامة في بغداد.وتبيد و سعة مسؤوليات ديوان النفقات وتشعبها في تعدد المجالس التي يتألف منها فيختص مجلس الجارى بأمر استحقاق الحشم ان يجرى فيه تتبع أرزاق الحشم حسب الأعمال الموكلة اليهم. أما مجلس الانزال فتتم فيه محاسبة التجار الذين يقدمون احتياجات دار الخلافة ، كما ينظر في شؤون العاملين فيها ، ويتولى مجلس الكراء النظر في شؤون الخيل والبغال أما مجلس البناء والمرسة فينظر في المباني الحكومية مــن بناء وترميم واصلاح .

اعتمد الباحث في عرض مادته العلمية على المنهج الوصفي، متوخياً الوضوح والدقة في الطرح في كثير من المواضع، كما لجأ إلى المنهج التحليلي، مع اعتماد أسلوب التحليل كلما أتيح له ذلك.

اما الصعوبات لم يكن هذا البحث ليمضى علينا دون مواجهة العديد من الصعوبات كانت في مقدمتها : عند جمع المادة العلمية ومحاولة ترتيبها ، وهذا الأمر الذي يدفعنا إلى تتبع مسار تطور الدواوين منذ نشأتها.

تشابه المعلومات في االمصادر والمراجع الأمر الذي دفعنا إلى انتقاء أهم المصادر التي تكون أقرب ، بالإضافة إلى صعوبة انتقاء أهم الدواوين التي استحدثها العباسيون وطوروها واهتموا بها فقد ظهرت دواوين كثيرة في العصر العباسي

واعتمد البحث على مجموعة من المصادر الاولية والمراجع وكان من ابرزها كتاب الوزراء والكتاب للجهشياري (ت331هـ) افاد البحث منه في ديوان الخراج ، فقد اشار الى بعض المجالس التي يتألف منها وفية اشارات الى ديوان النفقات وديوان بيت المال وفيه معلومات ذات فائدة كبيرة تتصل بالاشراف على الدواوين ، وأورد الصابي (١٤٨ هـ) في الوزراء معلومات مهمة عن الدواوين وفي مقدمتها ديوان الخراج، وأفاد في الحديث عن ديوان النفقات وفي كتاب الخراج لقدامة بن جعفر معلومات واسعة أفادت البحث في معظم فصوله . وتأتي أهمية معلومات قدامة بأنه كان من كتاب الدواوين وله خبرات عملية واسعة، تحدث قدامة عن ادارة أكثر الدواوين ، وهناك عدد من المصادر الاخرى افاد البحث اشير اليها في الهوامش.

الدواوين المالية والرقابية في العصر العباسي وإدارتها

1-ديوان بيت المال :

يعدّ بيت المال من أقدم وأهم المؤسسات المالية في الدولة العربية الإسلامية، حيث شكّل محورًا رئيسًا في تنظيم الشؤون المالية للدولة منذ العصور الأولى. وقد أشير إليه في بعض المصادر التاريخية بـ"الديوان السامي"، لان اصل الدواوين ومرجعها الية (الحسن بن عبد الله ، 1989 ، ص166) ،ويرى بعض المؤرخين المعاصرين أن بيت المال يقابل وزارة المالية في العصر

الحاضر(حسن حسن ابراهيم ، 1939 ، ص265) ، أو بتعبير اخر البنك المركزي والخزانة العامة للدولة.(الدجيلي ، 1976 ، ص229)

وكان مقره الرئيس في عاصمة الخلافة، مع فروع في الأقاليم المختلفة لضمان إدارة مالية فعّالة على امتداد الدولة (الجهشياري ،1938 ، ص281) ، ومن المهم التمييز بين "بيت المال" – الذي يمثل خزينة الدولة العامة – و"مال الخاصة"، الذي تأسس منذ أوائل العصر العباسي كخزانة خاصة تابعة للخليفة (الطبري ، 1960 ، 220/8) ، وكان يشكل بين مال الخاصة مؤسسة مستقلة بذاتها لها مواردها ومصروفاتها فضلاً عن كونها الخزينة الاحتياطية للدولة حيث كان يعتمد عليها في حالات الطواريء، لذا يمكننا القول ان الغرض منه كان حفظ هذه الاموال الخاصة وتسهيل الاشراف عليها.(الدجيلي ، 1976 ، ص181)

تولى بيت المال الاشراف على ما يرده من الاموال وما يخرج منه في أوجه النفقات والاطلاقات، بصفته الجهة المسؤولة عن تحقيق ا لموازنة المالية في الدولة، وعلى ذلك فقد كان يثبت في سجلاته جميع اصول الاموال في الدولة على اصنافها من عين وغلال وفيء وغنائم واعشار وأخماس ويثبت ما تحصل من ذلك ويتخذ بيوتا لاصناف الاموال ويجعل عليها دواوين وحراساً (الحسن بن عبد الله ، 1989، ص166) ،لحفظها وضبطها. فكان هنالك ديوان الخزانة الذي يشرف على الاموال النقدية ، والاقمشة ، وديوان الاهراء

ويشرف على الغلال التي ترد الى بيت المال وديوان خزانة السلاح الذي يشرف على ما يرد بيت المال من الاسلحة والذخائر (الحسن بن عبد الله ، 1989 ، ص166) .

كان الغرض من ديوان بيت المال النظر بما يرد ويصرف عن طريق محاسبة القائمين على أمور هذه الأموال يقول قدامة بن جعفر " والغرض فيه انما هو محاسبة صاحب بيت المال على ما يرد عليه من الأموال وما يخرج الى دواوين الخراج والضياع من الحمول وسائر الورود وما يرفع الى ديوان النفقات ما يطلق في وجوه النفقات وكان المتولي له جامعا للنظر في الأمرين ومحاسبا على الأصول والنفقات" (قدامة بن جعفر ، 1986 ، ص30)،واذا لم تتطابق القوائم المقدمة من اصحاب دواوين الأصول والنفقات، مع ما يرفعة صاحب بيت المال من كشوفات بالصرف ، يتعين على الوزير أن يوجة صاحب بيت المال بتقصى الأمر ودراسة اسباب الخلاف الحاصل في ذلك مع تقديم توصية بهذا الشأن الى الوزير فى ضوء ما تحقق لديه من حقائق موثقة مستخلصة من نسخ الكتب الصادرة من الديوان والواردة عليه من الدواوين الأخرى (قدامة بن جعفر ، 1986 ، ص31).

وفضلاً عن ذلك ، فقد اتخذ بيت المال من الاجراءات الحازمة ما يكفل مراقبة ايرادات الدولة ونفقاتها وضبطها ففيما يخص جبايات الأقاليم، فرقابة هذا الديوان كانت تتم من خلال تدقيق تلك الايرادات وتثبيتها وفقاً لابواب الايرادات الخاصة بكل اقليم ، فكان على مباشر بيـــت المال الذي يقوم بمهمة ضبط امور الدخل والخرج ان ينظم سجلاً خاصاً لكل عمل من الاعمال يوضح فيه اسم العمل أو الجهة ، ووجوه اموالها (النويري ، 217/8) ،فاذا وصل اليه المال وضع القائمة الواصلة برفقته قريبة من أوراق ذلك العمل ثم عمد الى تقييدها ونقلها الى الدفاتر بما يصح عنده من الواصل اليه وذلك بعد وضعه في تعليق المياومة (النويري ، 231/8_242) فاذا صح الواصل من المال بما هو عليه في القائمة المرفقة كتب لمباشر ذلك العمل رجعة بصحته، وان نقص ضمن رجعته ذلك، مستقصيا اسباب الخلاف فيها (النويري ، 217/8) ،ورد في هذا السياق في عهد خلافة المتوكل على الله ، ان صاحب بيت المال تسلم جزءا من واردات مصر واجناد الشام التي جاءته على هيأة سفاتج بمائتي ألف دينار مع ثلاثين سفطاً من دق .

اما طريقته فى ضبط المصروفات، فيقوم مباشر بيت المال بتنظيم" جريدة ،على ما يصل اليه من الاستدعاءات والوصولات من الجهات واسماء ارباب الاستحقاقات الرواتب والصلات وما هو مقرر لكل منهم في كل شهر بمقتضى تواقيعهم او ماشهدت به الاستثمارات القديمة المخلدة في بيت المال، ويشطب قبالة كل اسم ما صرفه له على مقتضى عادته" (القلقشندي ، 1922، 31/1)، سواء كان ذلك نقداً من بيت المال أو حوالة ،وبذلك يتضح لنا ان كل ما كان يصدر بشأن النفقات يثبت بالحجة مقابل مستندات معتمدة من ذوي الشأن والتي تحفظ عادة في الديوان للدلالة على صحة الصرف الصابي ، ص257) ، ومما روى تأكيداً لهذا الأمر أن ابا الحسن علي بن الفرات حينما كان يتولى الاشراف على الدواوين عام ٢٩٥ هـ (مسكويه ، 2003 ، 2/1) ، توصل الى اطلاق صاحب بيت المال عطاء الجيش بغير صك ولا حجة ، واخرج عليه مما أطلقه من بيت المال بصكين مثبتين مكررين بمائة وعشرين الف دينار، فلما واقفه على ذلك تعلل صاحب بيت المال أن هذا الخطأ وقع سهواً ، فأصدر

الوزير العباس بن الحسن أوامره اليه بالا يطلق شيئاً في اعطاء وانفاق الا ماعرفه ابو الحسن علي بن الفرات واذن فيه، وثبتت علامته على الصكاك بها (الصابي ، ص257).
كان لصاحب بيت المال علامة مميزة وخاصة يضعها على الكتب والصكاك والاطلاقات الماليةوهي بمثابة ختم رسمي يُعتمد عليه في توثيق المعاملات " يتفقدها الوزير أو خلفاؤه ويراعونها ويطالبون بها اذا لم يجدوها (قدامة بن جعفر ، 1986، ص31) ،وقد كان تحفظهم هذا ضرورياً لئلا يحصل تلاعب من الناحية المالية أولاً ، ولكي يتأكدوا من انها قد جرى تأشيرها في سجلات الديوان بغية ضبط الحسابات فيه وعدم فسح المجال لاختلال امر هذا الديوان وبالتالي لكي تتكامل اعماله (قدامة بن جعفر ، 1986 ، ص31) ،كان ديوان بيت المال ملزما بتقديم كشوفات حسابية تفصيلية باليوم والشهر والسنة ، لتوثيق الايرادات والمصروفات وتحصيلها ومايتم منها من انفاق، وقد اعتمدت فيها اصول وقواعد لبيان ذلك وضبطه (الخوارزمي ، 1989 ، ص37) ، الأمر الذي تطلب من متولي هذا الديوان ان يكون بارعا في الحساب ، ومعرفة بقواعد الكيل والاوزان ، وبالتسعير وان يكون عارفا بأصول الاموال وأقسامها (ابن وهب ، 1967 ، ص376) .

وكانت تلك السجلات التي يمسكها منتسبو بيت المال تتضمن تقارير متنوعة ، من ابرزها (الروزنامجات) التي تثبت فيها مجريات الامور في كل يوم من خراج أو نفقة او غير ذلك، فهي اشبه ماتكون بأوراق يومية تسجل فيها الواردات وبالمقابل النفقات الى الجهات المختلفة وفق مستندات خاصة بذلك (الخوارزمي ، 1989 ، ص37).

ولقد كان الوزير يشرف على ديوان بيت المال ويطالب أحياناً بأن تقدم إليه تصفية الحساب كل شهر، وربما تتأخر التصفية إلى منتصف الشهر التالي (مسكويه ، 1922، 151/1).

ولكن في عهد المقتدر بالله، وخلال فترة وزارة علي بن عيسى الثانية(315هـ) ونتيجة للأزمة المالية المستحكمة، والرغبة في الوصول إلى حلول مجدية على ضوء حقائق الوضع . المالي لبيت المال المركزي عمل الوزير على استحداث نظام جديد يتطلب عمل تصفية يومية، يقدم فيها متولي بيت المال خلاصة وافية بما كان يرد إلى بيت المال وبما كان يخرج منه من الأموال، والظاهر أن عمل مثل هذه الخلاصة اليومية لم يكن بالأمر اليسير، وهذا فإن ذلك لم يحصل إنما كان صاحب بيت المال يقدم إلى الوزير خلاصة أسبوعية الوضع بيت المال. ولعل ذلك يوضح السبب الذي دفع بالوزير علي بن عيسى بن الجراحإلى أن يعهد لأحد ثقاته وهو إبراهيم بن أيوب (مسكويه ، 1922 ، 152/1) ، بمراقبة بيت المال وسير العمل فيه، مما ميا له فرصة الاطلاع المباشر والمستمر على أوضاع بيت المال ورصيده وما يرد وما ينفق من أموال وهنا أصبح الوزير على علم تام ومستمر بوضعية بيت المال، يعلم مقدار ما يرد إلى بيت المال، ما ينفق من بيت المال . ما يبقى في بيت المال (السامرائي ، 2004 ، ص133).

بيت المال الخاص :

يُعدُّ بيت مال الخاصة مؤسسة مالية مستقلة ارتبطت مباشرة بشخص الخليفة. وقد نشأت هذه المؤسسة لتكون خزينة خاصة، لها مواردها الذاتية ومصروفاتها المستقلة عن بيت مال العامة (السامرائي ، 2004، ص193) ، ومع مرور الزمن، تطور دور بيت مال الخاصة ليصبح بمثابة الخزينة الاحتياطية للدولة، يُلجأ إليها في أوقات الأزمات المالية والطوارئ، أو عند حدوث عجز في بيت المال العام. وقد اتسمت هذه المؤسسة بقدر عالٍ من التنظيم، بما يعكس أهمية موقع الخليفة المالي والسياسي ضمن بنية الدولة الإسلامية (الدجيلي ، 1976 ، ص181) ،وقد اختص باستلام واردات ضياع الخليفة والأملاك الخاصة بمنصبه بوصفه خليفة وما كان يأمر بإيداعه فيه من واردات أخرى (السامرائي ، 2004 ، ص193)

ويبدو ان تسمية بيت مال الخاصة لم تستعمل الا في العصر العباسي فعندما تزوج الرشيد من زبيدة " بلغت النفقة في هذا العرس من بيت مال الخاصة ، سوى ما انفقه من ماله ، خمسين الف الف درهم " (الشابشتي ، 1986 ، ص157) ،و لما توفيت الخيزران وجد في بيت مال الخاصة مبالغ كثيرة من الأموال (الأربلي ، 1964 ، ص117).

أما وجود بيت مال الخاصة والذي تحدثت عنه المصادر بشكل واضح فكان في عهد الخليفة المهدي إذ عمل على تولية صالح صاحب المصلى إدارة القطائع في الجانب الشرقي من بغداد (الطبري ، 1960 ، 39/8).

ثم نجد لبيت مال الخاصة ذكرا في عهد الخليفة الهادي ، حينما امر لمغنيه اسحاق الموصلي ، بخمسين الف دينار من بيت مال الخاصة (الجهشياري ، 1938 ، ص176) ،ونجده يأمر النديمه المفضل عيسى بن دأب (الجهشياري ، 1938 ، ص176) .

بثلاثين الف دينار من بيت مال الخاصة ايضا (الطبري ، 1960 ، 220/8)، و كذلك حيث قال الجهشياري "...ثم حضر إبراهيم بن ذكوان، فلما حضر، قال: يا إبراهيم خذ بيد هذا الجاهل فأدخله بيت مال الخاصة، فإن أخذ ما فيه فخله وإياه "(الجهشياري ، 1938 ، 176) ،وكان فرج بن زياد و مخلد ابن ابان يتوليان ادارة الضياع الخاصة في عهد المأمون وبذلك فأدارته مستقلة عن بيت مال المسلمين (الكساسبة ، 1986، ص67) ،وقلد المقتدر بالله سليمان بن الحسن الديوان.

وفي عهد المتوكل استسلف موسى بن عبد الملك، من بيت مال الخاصة ، مالا وضمن رده للخليفة ، ثم اعاده لبيت مال الخاصة على دفعتين (التنوخي ، 1972، 389/1).

كانت موارد بيت مال الخاصة تأتي من عدة أبواب منها تركات الخلفاء والأمثلة على ذلك متعددة فقد ترك السفاح خمسة ملايين دينار ومائتين درهم ، وقد بلغت تركة المهدى سبعة وعشرين مليون درهم ، وترك الرشيد في بيت ماله ثمانية واربعين مليون درهم ، وترك المعتصم في بيت ماله الخاص ، ثمانية ملاين دينار و ثمانية ملايين درهم (ابن الزبير ، 1959 ، ص213) ،وبلغت تركة الواثق خمسة ملايين دينار وخمسة عشر مليون درهم (ابن الزبير ، 1959، ص218) ،ووجد في بيت مال المتوكل بعد مقتله أربعة ملايين دينار وسبعة ملايين درهم (المسعودي ، 2002 ، 100/4) ،وخلف المعتضد في بيت ماله عشرة ملايين دينار (الصابي ، ص317) .وترك المكتفي اربعة عشر مليون دينار (الصابي ، ص317)، بينما كان في بيت مال العامة عند وفاته ستمائة الف دينار فقط (القرطبي ، 1897 ، ص22_23) ،فلما استخلف المقتدر ، انفق خلال مدة حكمه ما يزيد على سبعين مليون دينار (الصابي ، ص317).

فلما كان العصر البويهي ، وما صاحبه من اضطرابات سياسية و اقتصادية وما تبعه من سيطرة الامراء على مالية الدولة ، ودمجهم بيوت الاموال ، اضافة الى تدهور الميزانية وقلة الاموال المحمولة للحضرة وخراب الاراضي والضياع بفعل انتشار الاقطاع ، انخفض رصيد بيت المال الى اربعمائة الف دينار فقط (الدجيلي ، 1976 ، ص190).

ومن أبواب موارد بيت مال الخاصة ، المصادرات ففي حالة مصادرة رجال الدولة وموظفيها فان أموالهم تذهب الى بيت مال الخاصة، ومن الأمثلة على ذلك أن المنصور نكب وزيره أبا أيوب المورياني ، وصادر أمواله (ابن الطقطقي ، 1966 ، 176)، كما صادر خالد بن برمك .

وأخذت المصادرة بالزيادة منذ أيام الرشيد ، فقد صاد ر أحد الأشخاص عشرة ملايين درهم (التنوخي ، 1995 ، 401/2) ، وما صادره من البرامكة كان سبعة عشر مليون درهم (ابن الزبير ، 1959، ص222) ،ويبد و أن المصادرات زادت في عهد الواثق وذلك لكثرة مخالفات الموظفين في عام ٢٢٩هـ صادر الواثق كتابه والزمهم بدفع الأموال (الطبري ، 1960، 125/9) ، وفي عهد الخليفة المقتدر ، اصبحت المصادرة ظاهرة واسعة الانتشار جدا ، وشملت الوزراء والحاشية وكبار موظفي الدولة والعمال والقضاة والتجار ، وغنى عن البيان ان تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية وحاجة الدولة الماسة لتغطية نفقاتها الكبيرة مع قلة الدخل كانت هي الدوافع التي ادت الى المغالاة في المصادرة لتتخلص الدولة ولو مؤقتا - من حالة العسر المالي الذي يعانيه بيت المال . ومن هنا كانت المصادرة من اهم السمات التي تميز بها عصر المقتدر المضطرب (الكبيسي ، 1974، ص477).

أما أوجه انفاق الأموال التي ترد الى بيت مال الخاصة فقد ذكرها الصابي على النحو التالي :

1- ما ينفق منها الخليفة في أغراضه الخاصة.

2- ما يأمر به الخليفة ، مثل نفقات الموسم وما يخرج في الغزوات ونفقات الأبنية والمرمات والحوادث والملمات والرسل الوافدين والغداء (الصابي ، ص27)

وهكذا نرى الخلفاء قد أعطوا جانبا كبيرا من اهتمامهم لتنمية موارد بيوت أموالهم الخاصة حتى أن الخليفة المعتضد (279-289هـ)كان يوفر من النفقات العامة التي يصرف عليها من بيت مال المسلمين ، في كل سنة مبلغا اجماليا قدره (٤٥٧٩٢٠) دينار،ورسم ان يحمل هذا الموفر الى مؤنس خازن بيت مال الخاصة ليجعل في بيت المال الخاصة (الصابي ، ص27) .

وفي عهد المكتفي كان يحمل إليه من أموال الضياع السلطانية بالسواد والأهواز مبلغ إجمالي قدره (648300) دينار ، وقد بلغ مجموع وارد الضياع السلطانية في عهد المقتدر لسنة 306هـ (1768015) دينار (السامرائي ، 2004 ، ص136).

ولعل وجود بيت مال الخاصة كان خير سند لبيت مال المسلمين في أوقات الأزمات المالية المتلاحقة،ومن أمثلة على ذلك لقد استثمر الموفق كافة الواردات بدون تمييز في حربه مع صاحب الزنج (السامر فيصل ، 1954 ، ص127_152)، وذلك إبان خلافة المعتمد (٢٥٦ – ٢٧٩هـ) ومن امثلة على ذلك ايضا ما حصل بعد القضاء على فتنة ابن المعتز واستقرار المقتدر في منصب الخلافة اذ فوض الامورالى أبي الحسن بن الفرات "فما زال أبو الحسن ينفق الأموال من بيت مال الخاصة، ويبذر تبذيراً مفرطاً حتى أتلفها" (التنوخي ، 1995 ، 1/42)، وعمل الوزير الخاقاني خلال وزارته للمقتدر لسنة ٢٩٩ هـ على إطلاق أيدي أولاده وكتابه بالتوقيعات والصلات والإطلاقات والإقطاعات ،والتسويغات ،وتخفيف الطسوق ،في أموال الدولة، فأصبحت الخزينة شبه خاوية، فاشتدت المطالبات من أصحاب الرواتب وكثر شغب الجند، فاستطاع الوزير إقناع الخليفة بسد ذلك الخلل من بيت مال الخاصة فاقترض منه (70000) دينار (القرطبي ، 1897، ص164) ، ووجد سليمان بن الحسن خلال وزارته للمقتدر سنة318 هـ ببيع الضياع السلطانية، لسد العجز الحاصل في النفقات (الدوري عبد العزيز ، 2011 ، ص139)، وهذا يدل على أن بيت مال الخاصة عمل على إقراض بيت مال المسلمين وقت اشتداد الأزمات المالية وتعاظم خطرها على الدولة (علبي أحمد سهيل ، 1961 ، ص67).

ونادراً ما كان الوزراء يعولون في تدبير النفقات على ما يحولونه من بيت مال الخاصة إلى بيت مال المسلمين فيسدون بذلك عجزاً مؤقتاً.(الدجيلي ، 1976 ، ص184)

كان لبيت مال الخاصة مجموعة من الموظفين المتفرغين للعمل في هذا الديوان، ويُعنى بتنظيم الشؤون المالية الخاصة بالخليفة بمعزل عن بيت مال العامة لا سيما في عهد الخليفة المعتضد، حيث تولى مؤنس الخادم ،الإشراف على بيت مال الخاصة، واستمر في رئاسته حتى عهد الخليفة المقتدر بالله. وإلى جانب الرئيس، كان هناك كاتب مختص يُعهد إليه بتولي المهام الإدارية وتصريف شؤون الديوان (الصابي ، ص308).

ديوان الخراج :

يعد ديوان الخراج من بين أهم دواوين الدولة لأنه يتولى أعمال جباية الموارد الرئيسة للدولة، فالخراج عماد المال الذي هو عماد السلطان وأحد قوائم الملك وأركانه (ابن خلدون ، 1984 ، ص427) ،وقال جعفر البرمكي: (الخراج عماد الملوك وما استعزوا بمثل العدل وما استنذروا بمثل الظلم، وأسرع الأمور في خراب البلاد تعطيل الأرضين، وهلاك الرعية وانكسار الخراج من الجور) .(الابشيهي ، 1968، ص108)

وكانت الأراضي مسجلة في ديوان الخراج المركزي في العاصمة، وكانت مسجلة في دواوين الخراج المحلية كل في إقليمها، إذ كان في كل إقليم من أقاليم الدولة ديوان خراج خاص به، يقوم مقام خزانة الدولة ضمن الإقليم الخراج في كل إقليم كان يستوفي من أموال الخراج التي بعهدته اعطيات الجند والنفقات الراتبة، ثم يرسل الباقي إلى المركز في عاصمة الخلافه (مسكويه ، 1922 ، ص191_192).

كان الديوان مسؤولا عن جباية الخراج ومعالجة مشكلاته، فكل يسجل في ديوان الخراج حدود كل بلد ونواحيه، وكذلك أحكام الضياع إذا اختلفت في كل ناحية كما يسجل في الديوان حال البلاد هل فتح عنوة لو صلحا وما استقر علية حكم ارضه من عشر ،او خراج الأراضي عشرا وبعضها خراجا فصل ديوان الخراج الأراضي الخراجية فقط، كما كان يسجل مقدار الخراج على كل أرض، ولاسيما اذا كان الخراج مختلفا باختلاف الزروع ، فان كان وظيفة الخراج مقاسمة على الزرع لزم ذكر نسبة المقاسمة (الماوردي ، 1989، ص271) .

يقع المقر الرئيسي في عاصمة الخلافة (ابن حوقل ، 1992، ص130) ، بينما تُنشأ فروع له في مختلف الأقاليم التابعة للدولة. ويعمل هذا النظام بمثابة خزينة الدولة ضمن تلك الأقاليم، حيث يتولى جمع الواردات المحلية وتغطية احتياجات الأقاليم منها. أما الفائض من هذه الأموال، فيُرسل إلى مركز الخلافة لتعزيز الموارد المركزية للدولة (التنوخي ، 1972 ، 2/77_79) .

ومن وظائف ديوان الخراج الإشراف على الري والحفاظ على وسائله والنظر في السدود وما شاكلها (الخوارزمي ، 1989، ص39).

وصفوة القول أن ديوان الخراج ينظر في الخراج، تقديره، وجبايته ومشاكله، وفي ضبط الدخل، وإلى هذا أشار ابن خلدون: (اعلم أن هذه الوظيفة من الوظائف الضرورية للملك وهي القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج...)(ابن خلدون ، 1984 ، ص426).

ويمكن القول بأن ديوان الخراج المركزي في العاصمة كان يتالف من المجالس الأتية:

1- **مجلس الإنشاء والتحرير:** يتولى إنشاء الكتب وتحريها التي تصدر عن ديوان الخراج (الخوارزمي ، 1989 ، ص50) ،إلي الجهات ذات العلاقة في مؤسسات الدولة المختلفة.

2- **مجلس النسخ :** يقوم بنسخ الكتب على عدة نسخ مطابقة للأصل، فيحتفظ بأحدها ، ويرسل النسخة الأصلية إلى الجهة الرئيسة المعنية بالكتاب و يرسل بقية النسخ إلى الدواوين ذات العلاقة (السامرائي حسام الدين ، 2004 ، 196).

3- **مجلس الاسكدار:** الذي اشير اليه أول مرة في عهد الرشيد (١٧٠ -١٩٣ هـ) (الجهشياري ، 1938 ، ص199)، وشبه في عمله عمل شعبة الأوراق في الدوائر الرسمية في العصر الحديث اذ يقوم بتسجيل الكتب كافة والحمول ا لواردة إلى ديوان الخراج نقدية او عينية في سجل خاص مع بيان نوعيتها والجهة التي وردت منها وأسماء أصحابها، ثم يقوم بتحويلها الى المجلس المختص بها بعد عرضها على صاحب الديوان، ومعها الكتب والحمول الصادرة عن ديوان الخراج (السامرائي حسام الدين ، 2004 ، ص197).

4- **مجلس الحساب :** يقوم بتصنيف الأموال الواردة إلى ديوان الخراج، وتنظيم قوائم بالحسابات المتعلقة بكل صنف من الأصناف، فقد كان ديوان الخراج يستلم اموال الضرائب المختلفة من خراج وجزية وزكاة واعشار واخماس وغيرها ، وما هو موجود منها نقدا او عينا، وبيان اوجه الصرف في الديوان، وبعبارة اخرى فقد كان الغرض من مجلس الحساب هو ضبط الناحية المالية (قدامة بن جعفر ، 1986 ، ص23).

5- **مجلس الجهبذة :** فهو الذي كان يشرف على أعمال مجلس الحساب، وكان الغرض من وجوده تدقيق الحسابات، و كان يقوم بالسيطرة على الأموال والعينيات الموجودة في الخزانة وقد كان يطلق على من يتولى رئاسة هذا المجلس اسم الجهبذ، ويتلخص عمله باستلام الضرائب، ويساعده في عمله كاتب خاص. وكان عليه تقديم قائمة حساب بالدخل اليومي يبين فيه المبالغ المقبوضة وتقابل هذه القائمة بقائمة حساب كاتبه كما تقابل البراءات - أي مستندات القبض - التي يقدمها لدافعي الضرائب بسجل الوارد (الدوري ، 1995، ص185).

5- **مجلس الجيش** : " كان في هذا الديوان يقوم بالإشراف على "رسوم الرجال في الأطماع والشهور"، وإحصائها ، وكان على اتصال وثيق بمجلس الجارى ، في ديوان النفقات من جهة وبديوان الجيش من جهة أخرى ، من أجل العمل على تنسيق العمل معهما بضمان توفير الأموال اللازمة للجيش.(قدامة بن جعفر ، 1986، ص22)

6- **مجلس التفصيل** : في ديوان الخراج فكانت مهمته"النظر في الجرائد ،والحمول ، وتصفح أسماء ومنازل الأرزاق ، وما يحتاج إليه عمال الخراج ، وتدقيق ما يرد وما يصدر إليهم (قدامة بن جعفر ، 1986 ، ص23) ،ويشبه قدامة بن جعفر عمل هذا المجلس في ديوان للخراج بعمل مجلس المقابلة في ديوان الجيش (قدامة بن جعفر ، 1986، ص23).

وكان " مجلس الأصل " يتولى مسؤولية الإشراف على سير الأعمال في المجالس الأخرى من الديوان وتنسيقها ، كما كان يحتفظ بسجلات الأراضي الخراجية وارتفاع خراجها (مسكويه ، 1922، 58/5) ،ففيه تحفظ أصول الأموال التي يمكن الرجوع اليها عند وقوع أي اختلافك في أعمال الجباية، أو وقوع التنازع بين أصحاب الأراضي والجباة. ديوان الخراج كان يُعد من أهم مؤسسات الإدارة المالية في الدولة الإسلامية، حيث كانت وظيفته الأساسية تتمثل في تنظيم جباية الأموال وضبط الموارد المالية للدولة، بالإضافة إلى توزيعها بما يخدم المصلحة العامة. ويمكن أن نستشعر أهمية هذا الديوان وعِظم مسؤولياته من خلال ما عبّر عنه أبو العباس ابن الفرات :" من صلح ان يتقلد ديوان الخراج صلح للوزارة" (التنوخي ، 1995 ، 23/8).

و قد اهتم الخلفاء العباسيون بديوان الخراج واسندوا مهام ادارية الى الاشخاص الأشخاص ذوي الأمانة و لثقة، لأن الذي يتقلد ديوان ا لخراج يكون مهيا لتقلد الوزارة، وأورد الصابي بهذا الشأن إنه: (من استقل بادوريا ،استقل بديوان الخراج، ومن استقل بديوان الخراج استقل بالوزرة، وذلك لأن معاملاتها مختلفة وقصيتها الحضر ة) (الصابي أبو الحسن الهلال ،

ص87)،وكان يتراس هذا الديوان شخص يدعي صاحب الديوان، ومن الصفات التي يجب توافرها فيه الأمانة والكفاءة والعدالة (الماوردي ، 1989 ، ص327_328)

فالأمانة ان يحفظ الأموال من أن تمتد إليها الأيدي بغير حق من اختلاس أو تلاعب أو سوء إدارة أو غير ذلك. والكفاية؛ ان يكون مالكا للمهارات والخبرات لني تؤهله للقيام بعمله،و العدالة أن يكون ثقه في أخلاقه وسلوكه العام. وكانت تسند ليه بجانب إشرافه على الأعمال الإدارية بالديوان، مهمة تعديل الخراج بالزيادة أو النقص والنظر في الشكاوى الثي تقدم من دافعي الخراج ضد عمال الخراج والحكم في هذه الشكاوي (الماوردي ، 1989 ، 327_328) ،المهام المنوطة به، والتي كان من أهمها حفظ السجلات المدونة بها قيمة ضريبة الخراج المفروضة وانواع الجبايات على الأرض من عشر وسائر اعمال الديوان الإدارية على وفق نظام دقيق ومرتب لإنجاز وخراج وضياع واقطاع ومساحتها ونفقاتها (الصابي ، ص346).

وكان يطلق على هذه السجلات (قانون الخراج) ويرجع اليها عند عمل التقدير الجديد للجباية (الخوارزمي ، 1989، ص37).

ويسجل فيه أيضا ما يتبقى عليه إذا لم يدفع قيمة الضريبة دفعة واحدة (الخوارزمي ، 1989 ، ص37) ،وتم سجل آخر يسمى (الرزنامج) (الخوارزمي ، 1989 ، ص37) ، يسجل فيه ما يدخل للديوان من مقادير الجبايات وما يستقطع منها من النفقات

واستمر عمل الدواوين في العصر العباسي قائما على هذا النحو إلى أن ولى الخلافة المعتضد (٢٨٩-٢٧٩هـ)فانه جمع الدواوين في ديوان واحد سماه (ديوان الدار) وبلغ نظام الدواوين في عهده حد الكمال، وقال هلال الصابي: (سمعت مشايخ الكتاب يقولون في زمن من الأزمنة خليفة ووزير وصاحب ديوان واامير جيش مثل المعتضد بالله وأبي القاسم عبيد الله بن سليمان وأبي العباس أحمد بن محمد بن الفرات ، وبدر ، فكان التدبير مع هؤلاء الأربعة مطرداً، والأمر منتظماً، والعمارة وافرة الأموال دارة، حتى اجتمع في بيت المال بعد النفقات الراتبة والحادثة وإطلاق الجاري للأولياء في سائر النواحي وجميع المرتزقة بها وبالحضرة تسعة ملايين دينار فاضلة عن جميع النفقات) (الصابي ، ص209)، وجعل المعتضد الديوان أقساماً ثلاثة ديوان المشرق، وديوان المغرب، وديوان السواد (يعني العراق) (الصابي ، ص209)، ووضع أزمة هذه الدواوين بيد رئيس واحد (أدم متز ، 2008 ، ص217_218) ، وتولى تنظيم هذا الديوان أبو العباس أحمد بن محمد بن الفرات (الصابي ، ص148).

وشدد ديوان الخراج مهامه الإدارية والرقابية على كل الكشوفات التي كانت ترفع له من أقاليم الدولة كافة بالواردات والمصروفات، لتدقيقها والتأكد من صحتها وسلامتها، ومما ورد بهذا الشأن أنه حين رفعت كشوفات حسابية من أعمال السيب الأعلى ، سنة (٢٨٥هـ) إلى ديوان الخراج نظر فيها أحمد بن محمد الهرلج الكاتب، وعمل لها معاملة تحصيل، فوجد بقايا المعاملة شديدة الاضطراب فقابل جماعة الكشوف بها. ولم يجد فيها خطأ مع أنه لا بد من أن يكون لهذا الاضطراب سبب، فتتبع العمل فوجد فيه عجزاً قدره ألف وثلاثمائة دينار، فرفع الأمر إلى صاحب الديوان أبي العباس أحمد بن محمد بن الفرات (الصابي ، ص184) ، فأحضر كاتب متقلد السيب فوجده قد أغفل احتساب المبلغ المذكور فالزمه بدفع المال كاملا (الصابي ، ص183_184).

و أورد الصابي خبراً مفاده أن صدقات أرض العرب في البصرة كانت وارداتها تنفذ إلى ديوان الخراج ببغداد مع القوائم الخاصة المرفقة بها حيث كانت تدققها مجالس هذا الديوان، فاتضح أن فيها فارقا بينا في مقاديرها لسنتين متتاليتين فكان في عام (٢٩٣هـ) مائة وعشرة آلاف دينار في حين كانت لسنة (٢٩٢هـ) ستة وتسعين ألف دينار، وبعد التدقيق المالي للكشوفات وجد خطأ في (ارتفاع) (النويري ، 8/285_288) ،عام (٢٩٢ هـ) على أن يتم رفع المبلغ المتبقي في كشوف أخرى لاحقة (الصابي ، ص185_186).وحدث في خلال وزارة أبي الحسن علي بن محمد بن الفرات الثانية(٢٩٦ -٢٩٩ هـ) نقص في ارتفاع بعض أعمال خراسان قدره ثلاثون ألف درهم، فأخرج هذا النقص على متقلد المنطقة انذاك نصر بن علي، والزم بدفع المال (الصابي ، ص187).

ومن جهةٍ أخرى، فقد شهد ديوان الخراج في العراق تشعّبًا ملحوظًا إلى عدة فروع، وذلك نتيجةً لضخامة حجم الأعمال التي كان يضطلع بها هذا الديوان، والتي تعود في الأساس إلى ازدهار النشاط الزراعي وكثافته العالية في البلاد. وهذه التقسيمات هي:

ديوان السواد:

ويعد هذا الديوان من أهم الدواوين المالية، اختص بالإشراف على خراج سواد العراق (السامرائي ، 2004 ، ص157) ، الذي شمل أراضي واسعة وكبيرة، كانت تحت إشراف صاحب هذا الديوان، اهتمت الدولة العباسية بهذا الديوان وتنظيم جبايته، لما له من مهمات أساسية إلى جانب جباية الخراج، فقد قام بمهمة تقدير الضرائب وجمعها. وتولى مهمة الإنفاق على كل متطلبات الولاية من مشاريع ذات النفع العام ورواتب الجند والعمال وغيرها من مصروفات الإقليم، وكان يقوم مقام بيت المال المركزي ضمن حدود ولايته فقط، ومن ثم إرسال المتبقي من الأموال إلى الحاضرة (ابن الأزرق ، 2008 ، 288/1).

وعلى هذا الأساس تمتع صاحب الديوان بمكانة متميزة قد تصل إلى مساواته مع الوالي (ابن الأزرق ، 2008 ، 288/1) ، لذلك شدد الخلفاء في اختيار متولي هذا الديوان فاشترطوا العدالة والأمانة والكفاية. وأن يكون عالماً ببيت المال وواجباته، ويكون ذا معرفة ودراية بأوقات الزراعة والمساحة وفصول السنة والأسعار والحساب (الماوردي ، 1989 ، ص283) ، وإلى جانب صاحب الديوان عدد من الكتاب يساعدونه في اعداد السجلات والحسابات ويكون هو المسؤول عن اتخاذ أي قرار بشأنهم عندما ترد شكوى ضدهم ، أما صاحب الديوان فيكون الخليفة أو الوزير مسؤولاً عنه وعن توجيهه (المسعودي ، 1989، ص195). أما خراج السواد فلم يستقر على مقدار واحد في العصر العباسي بل تعرض للزيادة والنقصان بحسب وضع الأقاليم، فيزداد مقداره في أوقات القوة والاستقرار ومن ثم يزداد ما يرسل إلى الحاضرة (المسعودي ، 1989 ، ص80) ، ويقل عند الفتن والاضطرابات.

وكان الخراج يؤخذ نقداً، وعلى المساحة زرعت الأرض أم لم تزرع (القرشي ، 1987 ، ص28_38) ، واستمر على ذلك حتى أبدله المهدي بنظام المقاسمة،على المحصول وبحسب نوعية الأرض ولما تولى الرشيد الخلافة جعل المقاسمة في السواد على النصف أي واستمرت الجباية كذلك حتى سنة (٢٠٤هـ) إذ أمر المأمون بمقاسمة أهل السواد على الخمسين بدل النصف (الدوري ، ص204_206).

ومن أشهر من تولى ديوان السواد في العصر العباسي إسحاق بن ابراهيم ، الذي تولاه في عهد المأمون (التنوخي ، 1995 ، 67/8) ،وولى موسى بن عبد الملك الأصبهاني في عهد المتوكل (التنوخي ، 1995، 67/8) ، اما في عهد الواثق بالله (227-232هـ) محمد بن الزيات (التنوخي ، 1995، 67/8) ،دفعتة سيطرتة الى الاشراف على شؤون الدواوين ومنها السواد ،وكان في أيام معز الدولة عبد العزيز بن إبراهيم بن حاجب النعمان، أما في عهد المعتضد فإن أول من تسلم رئاسته هم بنو الفرات. وعلي بن محمد بن موسى ابن الفرات فولاه ديوان السواد (الزركلي ، 324/4) ، اما في عهد المقتدر فكان علي بن عيسى بن الجراح ،ومن خلال قائمة النفقات التي أوردها الصابي يتبين أن مجموع ما أنفق على ثمن الكاغد والقراطيس في هذا الديوان بلغ سبعة آلاف دينار في كل الشهر (الصابي ، 37). وهذا يدل على أهميته الفائقة وضخامة المسؤوليات واتساع مجال عمله، فمنطقة السواد هي من أهم الاقاليم الاقتصادية في الدولة الإسلامية لما يتمتع به من أراضٍ خصبة، وثروات زراعية وفيرة، وموقع حيوي جعل منه ركيزة أساسية في مالية الدولة.

ديوان بادوريا:

ويعد ديوان بادوريا من الدواوين المالية المهمة في العراق المرغوب في تقلدها، ولا يتقلدها إلا من كان من جلة الكتاب لما ذكر عنه الصابي، فقال: "لأن من استقل ببادوريا استقل بديوان الخراج، ومن استقل بديوان الخراج استقل بالوزارة، وذلك لأن معاملاتها مختلفة وقصبتها الحضرة، والمعاملة فيها مع الأمراء والوزراء والقواد والكتاب والأشراف ووجوه الناس، فإذا ضبط اختلاف المعاملات واستوفى هذه الطبقات صلح للأمور الكبار" (الصابي ، ص87).

با دوريا كانت منطقة زراعية واسعة تقع في قلب العراق في المنطقة الممتدة بين دجلة والفرات، وحدد ياقوت الحموي موقع بادوريا من مدينة بغداد، حيث قال: "بادوريا الجانب الغربي من بغداد. وفي طرفه بني بعض بغداد منه"، وكانت تبعد عن مدينة المنصور المدورة أربعة فراسخ (ياقوت الحموي ، 253/2).

وكان لموقعها أثر كبير في زيادة وارداتها وارتفاع جبايتها كونها تقع على الجانب الغربي لنهر دجلة، والأنهار المتفرعة من نهر الفرات، وبعد نهر عيسى المغذي الرئيس لمعظم الأنهار الأخرى التي تسقي ضياع بادوريا (سهراب ، 1929 ، ص123) ، وبحكم هذا الموقع فإن بادوريا تعد من أوسع المناطق مساحة وأكثرها أهمية وانتاجاً (الدوري ، 1995 ، ص24) .

ومن ذا التقسيم الإداري فإن بادوريا، كانت تشكل أحد طساسيج ، السواد، وقسمت بادوريا إلى اثني عشر رستاقاً . لكن التطور الحاصل في إدارتها زاد عدد تشكيلاتها من اثنين إلى أربعة عشر طسوجاً (سهراب ، 1929 ، ص124).

وكانت مهمة ديوان بادوريا الإشراف على منطقة بادوريا وإدارة شؤونها وضبط ماليتها واستيفاء ضرائبها، تميزت هذه المنطقة بالخير الوفير من خصوبة الأرض إلى غزارة المياه وكثرة أنهارها، مما جعلها تكثر بإنتاج أنواع المحاصيل الزراعية التي كانت تشكل مصدراً مهماً لواردات بيت المال (الدوري ، 1995 ، ص204) ،وتكمن أهمية هذا الديوان من خلال ما كان يقدمه من مقادير الجباية عيناً وغلة، ففي قائمة قدامه بن جعفر لسنة (٢٠٤ هـ) فإن جباية بادوريا من الغلة بلغت (٣٥٠٠) كر ،الحنطة و (٢٠٠٠) كر من الشعير، أما جبايتها من الأموال النقدية فقد بلغت مليون درهم (قدامة بن جعفر ، 1986، ص63).

ديوان الجزيرة الفراتية والموصل :

كان على رأس ولاية الموصل والجزيرة الوالي ويسمى صاحب الخراج أيضاً إذ واجبه الرئيس حمل الخراج من الولاية إلى خزانة الدولة في العاصمة، فكان هو متولي الإنفاق على مرافق الولاية وإرسال المتبقي من مقادير الجباية إلى بيت المال العام (الصوفي ، 2007 ، 78/2) .

وكانت نسبة جباية هذه المنطقة عالية مقارنة بالمناطق الأخرى من العراق، وقد تطلب الأمر بذل جهود كبيرة سياسية وعسكرية من أجل الحفاظ على موارد هذه المنطقة والقضاء على كل الحركات السياسية التي سيطر زعماؤها في الغالب على المناطق المحيطة بالموصل، وجبوا خراجها مما أضعف موارد الدولة الأساسية وكانت نسبة جباية هذه المنطقة عالية مقارنة بالمناطق الأخرى من العراق، وقد تطلب الأمر بذل جهود كبيرة سياسية وعسكرية من أجل الحفاظ على موارد هذه المنطقة والقضاء على كل الحركات السياسية التي سيطر زعماؤها في الغالب على المناطق المحيطة بالموصل، وجبوا خراجها مما أضعف موارد الدولة الأساسية (الصوفي ، 2007 ، 79/2) .

وسارت جباية الخراج في الموصل والجزيرة على غرار ما كان يطبق في منطقة السواد فتدفع الضريبة طبقا للمساحة المزروعة ويسمى هذا خراج المساحة (الصوفي ، 2007 ، 79/2)، أما في العصر العباسي فقد استبدل بنظام المقاسمة فكانت أرض الموصل والجزيرة لا تختلف عن أرض السواد فكلتاهما فتحت عنوة ورضي أهلها بفرض الخراج فكان ذلك كالعهد لهما فهم يدفعون الخراج عنها وعن القطائع فيها (العلي صالح أحمد ، 1990 ، ص210) .

وكان خراج الموصل والجزيرة كبيرا فقد ذكر المقدسي: ان الجزيرة والموصل كانت منها أكثر ميرة العراق (المقدسي ، 1909 ، ص136) ،ولكن خراجها بدأ بالتناقص في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي أحدثها الخوارج، الذين كانوا يجبون الخراج ويمنعون وصوله إلى العاصمة، وهذا ما حدث سنة (١٧٥ هـ) مثلاً إذ ذكر الأزدي أن فيها كسر خراج الموصل (الازدي ، 1967 ، ص275) .

ولهذا عمل الخليفة هارون الرشيد على معالجة هذه المسألة وحذر الفلاحين من مغبة الاحتيال على الدولة والتهرب من دفع الخراج، لاسيما وان هذه المنطقة تعد من المناطق الغنية بمواردها الزراعية، لذا اتفق مع أهل الموصل على دفع ضريبة سنوية مقدرة على أساس معدلات الإنتاج من المحاصيل، على أن يدفعوا عن كل جريب ،خمسة دراهم (العلي صالح أحمد ، 1990 ، ص212).

وقد تكون السلطة نفسها سبباً في الإجحاف، ففي سنة (٢١٧ هـ) طولب أهل الموصل بأداء الخراج في يوم واحد، وقد احتجوا بعدم وجوب ذلك عليهم، فشكوا أمرهم إلى المأمون وكان معهم سفيان بن عبد الملك الخولاني ،وبعد أن تأكد المأمون من صحة ما جاءوا به كتب بالتعديل لهم، وأمر عامله على الموصل بمراعاة هذا التعديل في الجباية سنة بسنة (الأزدي ، 1967 ، ص410) ، ففي أيام المأمون بلغ مقدار جباية الموصل والجزيرة (٥٨) مليون درهم (ابن خلدون ، 1984 ، 179) ، وفي أواسط القرن الثالث الهجري بلغ أربعة ملايين درهم (ابن خرداذبة ، 1967ص14_15_59) ،أما في عهد المقتدر فقد بلغت جباية الموصل والجزيرة (١٧١٥٠) دينارا أي ما يعادل (٢٥٧،٢٥٠) درهم بحسب قائمة علي بن عيسى لسنة (٣٠٦ هـ) (زيدان جرجي، 365/1) .

ربما يعود سبب ذلك الانخفاض في الجبايات الى سيطرة القادة الأتراك على مقاليد السلطة وظهور الحركات والاضطرابات ضد الدولة كحركة الزنج والقرامطة ، وغيرها التي استهلكت الدولة العباسية خزينتها فاعتمدت على هذه المنطقة فأثرت على

مردودها المالي، مما أدى الى تردي الأوضاع الاقتصادية في أواسط القرن الثالث الهجري ونهايته. وكان للخراج دار خاصة تسمى بدار الخراج يجلس فيها صاحب الخراج وأحيانا الوالي نفسه عندما يكون مسؤولاً عن الخراج، عندما كان الوالي يحيى بن سعيد الحرشي ، وتولى ديوان الخراج إلى جانب جباية الخراج جميع أصناف الضرائب الأخرى، ما عدا الصدقات التي أفرد لها مسؤولاً مختصاً بجبايتها (القرشي ، 1987 ، ص36) .

ديوان النفقات:

ان وجود ديوان النفقات يرجع الى تعاظم مسئوليات الدولة واتساع اسهاماتها في العديد من الأنشطة ، مالتالي كثرة ما تنفقه ، مما يحتاج الى ضبط وتدقيق و اشراف (الشباني محمد عبد الله ، 1979 ، ص119) ،وهذا الديوان كان يهتم بنفقات دار الخلافة وحاجاتها ، ونفقات الدواوين المركزية ، والمصالح العامة في بغداد (الشباني ، 1979 ، ص119) .وانما تشير النصوص إلى أن ديوان النفقات لم يقتصر فقط على الانفاق على دار الخلافة وانما تحمل مسئولية الانفاق على الحرمين وطريقهما وعلى الثغور ، ودفع رواتب القضاة وولاة الحسبة والمظالم وأصحاب البريد ، وغير ذلك (الزهراني ، 1404هـ ، ص90)

ونظرا الى أن الوظيفة الأولى لهذا الديوان كانت مقتصرة على نفقات دار الخلافة فقد سماه بعض المؤرخين بديوان الحاشية (الخفاجي محمد توفيق ، 1966 ، ص266)

ولعل اقتصار النفقات على ذلك يعود إلى طبيعة النظام الإداري ، فقد كانت دواوين الخراج في الولايات تقوم مقام ديوان النفقات فيها ، بالإضافة إلي جبايتها للخراج وبقية الضرائب ، إذ كانت تستوفي من تلك الأموال النفقات الراتبة وأعطيات الجند فيها ، وترسل الباقي إلى العاصمة (السامرائي، 2004 ، 21) ، وكان الجزء الغربي من بغداد ، وهو بغداد الحقيقية ، يعتبر جزءاً من أعمال بادوريا (أدم متز ، 2008 ، 191/1) .

كان على منتسبي هذا الديوان أن يكونوا ملمين بالامور الحسابية وبالاوزان والمكاييل وبمستوى الاسعار ، وانواع الضرائب فضلا عن معرفتهم باصناف الملابس والآلات والحيوان ، وبالعطايا والصلات والهدايا وغير ذلك مما يحتاج اليه الأمر، لاسيما ان امور الدواوين ترجع اليه فترفع حساباتها ليستوفي عليها ويطالب بالاموال وما يتعين من المصالح (الحسن بن عبد الله ، 1989، ص160) ، وكان هذا الديوان على صلة وثيقة ببيت المال نظرا لارتباط مهامهما لذا تعين على متوليه ان يكون مباشرا لديوان بيت المال ليدخر عنده التواقيع الثابتة الدالة على صحة مصروف النفقات ثم يرفع من اصناف الجواهر ما يختص بالخليفة ، ومن الأموال الخالصة من الذهب والفضة الى خزانته الخاصة (صالح ، 2001،ص242) ،ان أول اشارة صريحة تشير الى وجود ديوان النفقات في عهد السفاح (١٣٢-١٣٦ هـ) اذ ولي يقطين بن موسي ،النفقات وفي هذه الفترة أيضا جرى تكليف الربيع بن يونس، بالنظر في أمور النفقات اذ بلغت في العصر العباسي الأول درجة كبيرة من الصرف وعظمت النفقة فقد صرف المنصور عند بنائه مدينة بغداد أموالا طائلة ، وكان الخليفة المنصور يشرف اشر انا مباشرا على الأمور الادارية فيذكر الطبري " ان المنصور كان شغله في صدر نهاره بالأمر والنهي والولايات والعزل وشحن الثغور والاطراف وامن السبل والنظر في الخراج والنفقات ... "الطبري ، 1960 ، 70/8) ،وعلى الرغم ما صرفه المنصور من مبالغ طائلة على بناء مدينة بغداد (ليستر يعقوب ، 1984 ، ص6) ، الا انه اشتهر في الاقتصاد بالنفقات وجمع الاموال وحفظها. يعاونه ويبدى له النصيحة وزيره أبو عبيد الله ويشير عليه في الاقتصاد (الجهشياري ،1938 ، ص158_159) ،وفي عهد الخليفة المهدى استبدل الوزير ابو عبيد الله بيعقوب بن داود الذي اشرف في النفقات فانفق جميع الاموال التي جمعها المنصور (الجهشياري ، 1938 ، ص159) ،و كان عليه في عهد الرشيد فقد ولى ديوان النفقات للفضل بن الربيع في سنة 172هـ، وقد اشتهر الرشيد ببذل المال " فأنه لم ير خليفة قبله كان أعطى من المال " (ابن طقطقي ، ص193) ، فعند زواجه من زبيدة ،اقام الولائم وفرق الهبات أواني من الذهب مملوة بالفضة وبلغ مجموع ما انفقه في زواجه هذا من بيت المال خمسة وخمسين الف الف درهم وأمر أن تجلى زبيدة في درع من الدر لم يقدر أحد على تقويمه بثمن ، وزينها بالحلى حتى لم تقدر على المشي لكثرة ما عليها من الجوهر وهذا شيء من الاسراف لم يسبق إليه أكاسرة الفرس ولا قياصرة الروم (المدور جميل دخلة ، 2003 ، ص94_95) .

وكان اذا لم يحج أحج معه ثلاثمائة رجل بالنفقة السابغة والكسوة الباهرة (الطبري ، 1960 ، 347/8) ، ولا يقتصر النفقات على الخلفاء فقط فقد قام الوزراء كذلك في انفاق الاموال فقد انفق جعفر بن يحيى البرمكي عشرين الف الف درهم على داره التي ابتداها في بغداد (الطبري ، 1960 ، 291/8) .واشتهر البرامكة بالاسراف في انفاق الاموال دون مراعاة المصلحة الدول والحفاظ على مصالحها مما دفع الخليفة هارون الرشيد الى معاقبتهم على ذلك وابعادهم عن دفة الادارة والمسؤولية (ابن خلكان ، 1977 ، 33/4) ، وفي عصر المعتصم كان نصر بن منصور بن بسام أبو الحسن البغدادي ، يتولى ديوان النفقات (البغدادي

إسماعيل باشا ، ص675) ،وفي عهد الواثق كان ابراهيم بن العباس بن محمد بن صول ،على ديوان النفقات الذي عزله المتوكل عند وصوله الى الخلافة وولى بدلا منه أحمد بن محمد بن المدبر (ابن خلدون ، 1984 ، 579/5) ،غير أنه جعل ابراهيم بن صول على ديوان زمام النفقات ثم عزله أبو الوزير أحمد بن خالد

ولا يتسع المقام في هذا الموضع لحصر جميع الأفراد الذين اضطلعوا بأعمال ديوان النفقات، وذلك لعدم توفر ذكر تفصيلي لهم. وإنما أوردنا الأسماء السابقة ممن صدرت إليهم المهام من قبل الجهات المختصة، بقصد إيضاح بعض الجوانب الإدارية المرتبطة بعمل ديوان النفقات.

ولقد استمر هذا الديوان يزاول نشاطه حتى بداية عصر امرة الأمراء (٣٢٤ -٣٣٤ هـ) فكان آخر شخصية تولت ديوان النفقات هو محمد بن يحيى بن شيرزاد في سنة ٣٢٣ وتقلد الزمام عليه سعيد بن عمرو بن سنكلا (الصولي ، 2004 ، ص61).

بعد سنة ٣٢٤ هـ لم أجد لهذا الديوان ذكرا ، خاصة خلال فترة امرة الأمراء، لأن الأمراء استهد وا بشئون الدولة ، مطلت بيوت الأموال ، ثم ان تقلص نفوذ الخلافة ربما أدى الى تقلص أعمال ديوان النفقات (الناظور شحاذة ، 1992 ، ص179).

يتألف ديوان النفقات من عدد كبير من الأقسام يختص كل منها بعمل خاص به وفي هذه الدراسة ينبغي أن نحافظ على المصطلحات الفنية المستعملة خلال مرحلة البحث لذلك، وحيث أن المصادر المعتمدة قد اصطلحت على تسمية تلك الأقسام التي يتألف منها كل ديوان باسم المجالس (قدامة بن جعفر ، 1986 ، ص23).

مجلس الجاري :

ويختص بصرف نفقات المرتزقة، وذلك بتنظيمهم بحسب الأعمال المسندة إليهم، وإثبات أوقات استحقاقهم لرواتبهم، معتمداً في ذلك على سجلات أو جرائد يجري إعدادها لهذا الغرض وتختلف اوقات دفع العطاء تبعا لاختلاف اصناف المرتزقة (المسعودي ، 1989 ، ص139) ، وهنا حدث تداخل بين مجلس الجاري في ديوان النفقات وبين مجلس العطاء والتفرقة في ديوان الجند، ولعل في تشابه أعمال هذا المجلس واختصاصاته بأعمال واختصاصات مجلس العطاء والتفرقة في ديوان الجند ما يوحي بالازدواجية والتكرار في العمل، غير أن ذلك لم يكن هو الحال إذ أن مجلس الجاري في ديوان النفقات هو الأساس الذي يرجع إليه في حل كثير من مشاكل مجلس العطاء والتفرقة الذي تخصص كما يظهر في النظر في مقادير الرواتب وضمان توزيعها على الوجه المطلوب ووفق الأنظمة والتقاليد المعمول بها في الدواوين. كما ان مثل هذا التداخل أمر متوقع في المسائل المالية من أجل دقة العمل والضبط وضمان السيطرة والرقابة(السامرائي / 2004 ، ص116)

ومن خلال قائمة النفقات في عهد المعتضد التي أوردها الصابي (الصابي ، ص19) ، يتضح لنا ترتيب الصرف على المرتزقة وفق أجناسهم وبحسب الأعمال الموكلة إلى كل صنف منهم، وقد قسم المرتزقة في هذه القائمة على النحو التالي:

1 - صنف يتسلم راتبه كل (30) يوماً، وهم أصحاب النوبة، والقراء، وأصحاب الأخبار، والمؤذنين، والمنجمين والفنجاميين والفرانقيين (الصابي، ص19_20) .

2- صنف يتسلم راتبه كل (35) يوماً، وهم أصحاب الصيد، وأصحاب الحراب وأصحاب الشباك ومن معهم من الأعوان والحمالين (الصابي ، ص24) .

3- صنف كان يتسلم كل (45) يوماً "شهر الحشم"، كالخدم والجلساء وأكابر الملهين (الصابي ، ص24) .

4- صنف كان يتسلم كل (50) يوماً ومنهم الصناع والمطبخين والفراشين والخزان (الصابي ، ص23) .

5- صنف كان يتسلم كل (60) يوماً ومنهم حاجب الخليفة، وخلفاء الحجاب .

6- صنف كان يتسلم كل (70) يوماً اقتصر على نوع من الحراس بالمختارين.

7- صنف كان يتسلم كل (90) يوماً، عسكر الخليفة

8- صنف كان يتسلم كل (١٢٠) يوماً، وهم نوع من عسكر الحراسة أقل من المختارين، ومن عسكر الخاصة أو الخليفة (الصابي ، ص19) .

مجلس الانزال :

يُعد مجلس الإنزال أحد أبرز المجالس الإدارية في جهاز الدولة العباسية، وقد أسندت إليه مهام رقابية وتنظيمية تتعلق بتقديم الأرزاق العينية إلى دار الخلافة. وقد شملت هذه الأرزاق مواد متعددة مثل الخبز، واللحم، والحلوى، والفاكهة، فضلاً عن مستلزمات خدمية أساسية كالثلج، والحطب، والزيت وغير ذلك (قدامة بن جعفر ، 1986، ص33) ،لم تقتصر مهام المجلس على الجوانب الغذائية، بل امتدت لتشمل الإشراف على خزائن الكسوة والخلع والأسلحة، إلى جانب الإشراف على الأثاث والمفروشات، كالفرش، والحصر، والستائر، والسرادقات. كما كان المجلس مسؤولًا عن صرف الأرزاق لكافة العاملين في قصر الخلافة، مما جعله جهة محورية في إدارة الموارد اللوجستية للدولة (الصابي ، 20 _21 _ 24_ 25).

وقد أشار قدامة بن جعفر إلى أن المجلس اتبع إجراءات عديدة في تثمين الأرزاق، تختلف تبعاً لمرتبة متلقيها، سواء كانوا من الخاصة أو العامة، ومن ذوي الرفعة أو الانحطاط. وقد ترتب على هذا التنوع في التقدير اختلاف في طرق المحاسبة والموازنات المالية (قدامة بن جعفر ، 1986، ص34) ، وهو ما استدعى من كتّاب المجلس الالمام بالمصطلحات الاقتصادية، وأسعار السلع، وأوزانها وأصنافها، لضمان الشفافية والكفاءة في التعامل مع المتعهدين، وصوناً لأموال الدولة من الفساد أو الهدر (السامرائي ، 2004 ، ص182).

مجلس الكراع:

تولى هذا المجلس شراء المواشي والإبل ، وما كان يبتاع من الخيل الموصوفة في أحياء العرب ، وما يستبدل به ، إذ عطب في العمل (قدامة بن جعفر ، 1986 ، ص34) ، و تولى أمر علوفة هذه الحيوانات وغيرها ، مما كان يقتني لدار الخلافة ومما يحتاج إلى العلف ، كالوحوش والطيور ، وما تبع ذلك ، من كسوتها وعلاجها وآلاتها وأجور الساسة ، والمكارية والراضة ، والبياطرة والوكلاء ، والاهتمام بأمر المروج والأحراش المخصصة لها ، ومحاسبة العلاقين عما كان يردهم من غلات الضياع السلطانية وغيرها من الاثمان ، وما جانس ذلك مما كان يحتاج إليه في هذا المجال (قدامة بن جعفر ، 1986، ص34) ، . ويذكر الصابي : خلال حديثه عن نفقات دار الخلافة في عهد المعتضد ، خمسة أصناف من الاصطبلات (الصابي ، ص22_23) ، كان ديوان النفقات يتولى أمر الصرف عليها وهي:

1- الإصطبل الخاص : وكان يشمل على الخيل ، والحجورة ، والشهارى والبراذين ، وبغال السروج ، والقباب والهوادج والحمير ، ويمكن أن نستدل من اسم هذا الاصطبل أنه كان خاصاً لاستعمال ما كان يحتاج إليه الخليفة والأمراء من الدواب في أسفارهم وتنقلاتهم .

2- إصطبل العامة : وكان يشرف على دواب الخدم والغلمان وبقية المرتزقة .

3- إصطبل الدواب والحمليات : وكان يشرف على ما كان يرد إلى دار الخلافة من الدواب ، وما كان يهدى ويبتاع لها ، وكان يشرف على علاج الدواب التي كانت تحتاج إلى العلاج والمراعاة ، وما كان يرد من الأسفار ، وفيه عقر أو غمز

4- إصطبل لبغال الأثقال وحمل العلوفات .

5- اصطبل لمبارك الإبل والجمازات : وكان هذا الإصطبل يقع بجور قصر الطين في الشماسية .

وكان يفترض في كتاب هذا المجلس أن يكونوا على علم وافر بصفات الدواب أشكالها وأنواع الجيد منها والرديء، لكي يقوموا بواجبهم على أكمل وجه (قدامة بن جعفر ، 1986 ، ص34).

مجلس البناء والمرسة:

هذا المجلس يتولى مسئولية التخطيط والتنفيذ والانجاز الشامل للمباني المطلوبة من الخلافة أو الوزارة ،و يتولى أعمال التعمير والترميم للجاني القائمة والاشراف على الخدمات المتصلة بذلك جميعه وذلك المجلس كان يتولى بالتحديد المسئوليات التالية :

1 - كان بينى ما أمر به الخليفة أو الوزير (أدم متز ، 2008 ، 149/1) .

الخاتمة:

في الختام،هذه أن الدواوين في العصر العباسي شكلت نموذجًا متكاملًا للإدارة المالية والرقابية، وأسهمت في ترسيخ أسس الدولة المركزية القوية. فقد تنوعت هذه الدواوين بين ما هو رقابي يضمن نزاهة الموظفين، وما هو مالي يهتم بتنظيم موارد الدولة ومصروفاتها. ساهمت الدواوين، مثل ديوان بيت المال العام والخاص، وديوان الخراج، وديوان النفقات، في تحقيق التوازن المالي للدولة، وكان ديوان الخراج الذي يمثل ركيزة مالية اساسية للدولة بينما أدت دواوين مثل ديوان السواد والجزيرة الفراتية وبادوريا دورًا مهمًا في ربط المناطق المختلفة بإدارة الخلافة العباسية. هذا التكامل في إدارة الدولة جعل من العصر العباسي فترة مميزة في التاريخ الإسلامي، حيث تميز بالازدهار الاقتصادي والسياسي و شكلت هذه الدواوين مصدر إلهام للأنظمة الإدارية اللاحقة في العالم الإسلامي، والتي اقتبست منها مبادئ التنظيم والدقة والشفافية. لقد أظهرت تجربة الدواوين العباسية مدى أهمية الإدارة الفعالة في الحفاظ على وحدة الدولة وتطورها..

التعاريف:

★تعليق المياومة: أوراق يومية تسجل فيها كافة المعاملات المالية من واردات ووجوه الصرف الجارية في الديوان . ينظر : النويري، نهاية الارب ، ج٨، ص ٢٣١ - ٢٤٢ .

★دق: كل شيء دق وصغر . ينظر : ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ص ١٠١

★ الجريدة : هي بمثابة قائمة تنظم فيها اسماء ارباب الاستحقاقات مع مقدار المال المقرر لهم في كل شهر مع تثبيت المعلومات الأخرى ذات العلاقة .اينظر : لخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، ص ٤٢-٤٣

★ الحوالة : وثيقة مالية تستعمل في المعاملات ، ينقل بموجبها الدين من ذمة إلى أخرى . ينظر : ابن منظور، لسان العرب ، ج ١١، ص ١٩٠.

★الروزنامجات: أصل الكلمة فارسي مشتق من " روز " التى تعنى " اليوم " وعليه فالكلمة تدل على السجل اليومى ، وما يلفت الانتباه أن هذا اللفظ كان مستعملا للدلالة على نفس المعنى في مصر أيام الحكم الفاطمي، ينظر : السامرائى ، المؤسسات الادارية ،ص193

★اسحاق الموصلي : ولد عام ١٥٠ هـ ، كان راوية للشعر والمآثر ، شاعرا حاذقا بصناعة الغناء وغنى في صباه بين يدي هارون الرشيد ا، ينظر : لزركلي ،الاعلام ،ج5،ص28؛ابن الاثير ،الكامل في تاريخ ،ج6،ص107

★عيسى بن داب :وهو من أكثر أهل الحجاز أدباً وأعذبهم ألفاظاً ؛ وكان قد حظي عند الهاد حظوة كبيرة ، الطبري ،تاريخ ،ج8،ص220

★هو إبراهيم بن ذكوان بن الفضل الحراني من موالي المنصور وزير الهادي موسى بن المهدي ،الحموي ، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان،١٩٧٩ م،ج4،ص5

★مخلد بن آبان : وهو من أهل بغداد يعرف بكنية ابو الفضل وبرز في المجالين الكتابي والادابي وكان له سهام واضح في تدوين الاخبار والاشعار واخذ العالم عن الجاحظ ومعاصريه ،الزركلي ،الاعلام ،ج7،ص342؛كحاله ،معجم المؤلفين ،ج13،ص66

★أبو القاسم سليمان بن الحسن بن مخلد الجراح، تولى ديوان الخاصة في عهد المقتدر بالله (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ). الصابي، الوزراء، ص٣٣.

★موسى بن عبد الملك: تقلد ديوان الخراج في عهد الخليفة المتوكل، الطبري، تاريخ الرسل والملوك ،ج9،ص٢١٤.

★أبو أيوب خالد بن صفوان المورياني:ستوزرا المنصور سنة 136هـ ولقبه "المورياني" يُنسب إلى مَوْرِيَان، وهي منطقة او قرية من قرى الاهوازوكان لبيباً بصيراً بالأمور عاقلاً فطناً ذكياً فاضلاً كريماً غزير المروءة مات في سنة 165هـ ،ابن طقطقي ،الفخري في الأداب السلطانية ،ص175؛الذهبي ،سير اعلام النبلاء ،ج7،ص229.

★خالد بن برمك:وزير عباسي ، يكنى أبو العباس الفارسي ، جد الوزير جعفر بن يحيى البرمكي تولى الوزارة أولاً للخليفة السفاح بعد حفص الخلال، ثم للمنصور لفترة قاربت السنة، قبل أن يُعهد إليه بإمرة بلاد فارس وكان يُتهم بالميل إلى ديانة المجوس، ومع ذلك كان يتردد على أئمة آل البيت، محمد بن علي ثم ابنه إبراهيم، أنه كان من الرجال الأفذاذ في مجالات الرئاسة والدهاء والحزم، وهي الصفات التي ورثها عنه أبناؤه، لا سيما يحيى البرمكي.وتوفي سنة 165هـ. الذهبي ،سير اعلام النبلاء ،ج7،ص229؛ابن خلكان ،وفيات الاعيان ،ج1،ص333

★ثورة الزنج :هي واحدة من أبرز وأخطر الحركات الاجتماعية والسياسية التي شهدها العصر العباسي،في الأقسام الجنوبية الشرقية من العراق، وقادها علي بن محمد، بين عامي 255 هـ و270 هـ، في عهد الخليفة العباسي المعتمد على الله. كانت هذه الثورة تمرداً واسع النطاق قاده العبيد الزنوج العاملون في المزارع والمستنقعات الملحية، لا سيما في منطقة البصرة، حيث كانوا يخضعون لظروف معيشية شاقة واستغلال قاسٍ من قبل الملاك و نجح الموفق في القضاء عليها..الزركلي ،الاعلام،ج4،ص324؛السامر،فيصل،ثورة الزنج، دار المدى،ط 2، 2000م ،ص127-152

★الخاقاني :وهو لقب يطلق على الوزير ابي عبد الله محمد بن عبيد الله الخاقاني ، وزر المقتدر بعد ابن الفرات في وزارته الأولى، وكان سيء التدبير ، كثير التولية والعزل ، وكلما طلب أحد منه شيئاً دق صدره بالموافقة ، فلقب : دق صدره ولم يطل أمره ، فعزله المقتدر واستوزر محله علي بن عيسى ، التنوخي ،نشوار المحاضرة ،ج1 ،ص42؛الصفدي ،الوافي بالوفيات ،ج4،ص7

★الإقطاع : أن يقطع السلطان الرجل أرضا فتصير له رقبتها ،الخوارزمي ، مفاتيح العلوم،ص40.

★التسويغ : أن يسوغ الرجل شيئا من خراجه في السنة ، أي يعني من بعض خراجه ، الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، ص ٤٠ .

★الطسق : وجمعها طسوق ، هي وظيفة توضع على أصناف الزرع لكل جريب أي الضريبة ، الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، ص40

★مؤنس الخادم (٢٣١ - ٣٢١) : وهو من أكابر القواد الأتراك في دولة العباسيين الملقب بالمظفر المعتضدي. كان شجاعاً . من الساسة الدهاة ، دامت إمارته ستين سنة ، ولي دمشق للمقتدر، وتولى الفداء بين المسلمين والروم سنة ٢٩٧ كتب إليه المقتدر بالعودة ، ولما عاد إلى بغداد اتهم المقتدر بأنه قد دبر عليه ، فخلعه ونصب أخاه القاهر بدلاً منه. و بعد يومين هاج الجند . وأعادوا المقتدر . وفي السنة ٣٢٠ حارب المقتدر وقتله ، ونصب القاهر خليفة ثم ان القاهر قبض على مؤنس بحيلة وقتله في السنة ٣٢١ ،الزركلي ،الاعلام ،ج7،ص335؛الحموي ،معجم البلدان ،ج5،ص228؛التنوخي ،الفرج بعد الشدة ،ج2،ص53.

★جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي وهو وزير عباسي في عهد الرشيد تميّز جعفر بذكائه وسعة علمه ولباقته، وكان له دور محوري في تنظيم شؤون الدولة ، الزركلي ،الاعلام ،ج2،ص130

★اراضي العشر: وهي الأراضي ا لتى اسلم عليها اهلها من غير قتال أو حصار او أي عمل عسكري، فيدفعون عنها الزكاة ومقدها العشر، يحيي بن أدم.الخراج، ص 143؛

★ الاسكدار : كلمة فارسية (اذ كو داري) ومعنى ذلك، من أين تمسك وهو مدرج يكتب فيه عدد الخرائط والكتب الواردة والنافذة وأسماء أربابها، الخوارزمي، مفاتيح العلوم ،ص50،الجهشياري ،الوزراء ،ص199

★الجهيد : كاتب يرسم الاستخراج والقبض وكتب الوصولات وعلم المخازين ويطالب بما يقتضيه تخريج ما يرفعه من الحساب اللازم له إلى الحاصل ابن مماتي، قوانين الدواوين،ص ٣٠٤؛الجهشياري ،الوزراء ،ص220؛التنوخي ،الفرج بعد الشدة ،ص39؛قدامة ،الدواوين ،ص23

★ابو العباس بن الفرات: صاحب د يوان الخراج والضياع في عهد وزارة عبد أالله بن سلمان زمن المعتمد، الصابي ،الوزراء ،ص87؛ التنوخي ،نشوار المحاضرة ،ج8،ص23

★بادوريا: منطقة زراعية ذات اقتصاد وفير تقع في قلب العراق في المنطقة الممتد بين دحلة والفرات ونكون على الجانب الغربي من بغداد، يافوت الحموي، معجم البلدان، ،ج2،ص253؛ التنوخي ،نشوار المحاضرة ،ج8،ص23

★بدر؛ هو أحد غلمان الخليفة المعتضد وكان ينسب اليه فسمي (بدر المعتضدي) وقد نقش اسمه على التراس والاعلام ، الصابي ،الوزراء ،ص271.

★عبد العزيز بن إبراهيم بن حاجب النعمان، المعروف بـ"أبو الحسين"، كان من كبار الكتّاب والإداريين في القرن الرابع الهجري تولّى ديوان السواد في عهد معز الدولة البويهي (الذي حكم بغداد اسمياً تحت ظل الخليفة العباسي المستكفي بالله ثم المطيع لله)، وكان مسؤولاً عن إدارة الشؤون المالية والزراعية لأراضي العراق الخصبة، وهو منصب ذو أهمية إدارية واقتصادية بالغة في الدولة العباسية. عمركحالة،معجم المؤلفين،ج5،ص240

★بنو الفرات وهم رهط الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات من وزراء بني العباس، وهو الذي صحح طريق الخطبة

الشقشقية ، المازندراني، المولى محمد صالح (ت: ١٠٨١ هـ)، شرح أصول الكافي، ت: الميرزا أبو الحسن الشعراني، تصحيح

السيد على عاشور، دار احياء التراث العربي، بيروت ،لبنان، 2000م،ط1،ج7،ص356

★أبو الحسن علي بن عيسى الجراح : وزير المقتدر ، شيخ من شيوخ الكتاب ، كان محمود السيرة ، قال الصولي : ما أعلم أنه وزر لبني العباس وزير يشبهه في زهده وعفته ، ومعرفته ، و صدقاته ومبراته ، توفي سنة ٣٣٤ في أيام معز الدولة البويهي ،التنوخي ،النشوار المحاضرة ،ص43؛ الصابي،الوزراء،ص32

★الاطماع :وتسمى الرزقات في ديوان الجند في العراق ،الخوارزمي ،مفاتيح العلوم ،ص38،قدامة ،الخراج ،ص22

★الجاري :اي اوقات قبض ارزاقهم ،قدامة،الخراج ،ص22

★الجرائد: وهي دفاتر يكتب فيها اسماء الرجال (الجند) و انسابهم وأجناسهم وحلاهم ومبالغ ارزاقهم ، وقبوضهم وسائر احوالهم . والاصل الذي يرجع اليه في هذا الديوان في كل شيء وتسمى الجريدة السوداء في بعض الاحيان.الخوارزمي، مفاتيح العلوم ،ص ٣٨؛قدامة ،الخراج،ص23

★الحمول : الأموال التي تحمل الى بيت المال،قدامة ،الخراج،ص23

★الطسوج تعني الناحية وهي كلمة فارسية تعني (دل إيرانشهر) أي قلب إيران، ابن منظور، لسان العرب،ج3 ،ص١٤١

★ الرستاق: تعني المنطقة المفتوحة حول المدينة (ريف المدينة)، قدامة بن جعفر، الخراج، ١٧٣ ؛ الصابي، الوزراء، ٢٨٠.

★ الكر: هو مكيال ويعد من أكبر مقاييس الكيل العربية، وهو الذي كانت تقدر به كميات الحبوب المأخوذة للخراج وهو الذي سجل به في قوائم الخراج وكان كر القمح يساوي (٢٧٠٠) كغم. صبحى ، النظم الإسلامية، ص ٤٢٢؛الخراج ،ص59

★الجريب هو الوحدة التي تقاس بها القطائع التي كان يقطعها الولاة والأمراء لمن يمنحون إياها ويساوي الجريب (٣١٠٠) قدم ٢ وبالأمتار يكون الجريب مساوياً (٣١٤,٨٦) متر ٢ ،ابن خرداذبة ،المسالك والممالك ،ص14؛ الريس ،محمد ضياء الدين ، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية،دار المعارف ،مصر،ط 3، 1969 م ،ص ٢٦٢-٢٦٤ ؛فالتر هنتس، المكابيل والأوزان الإسلامية ، ترجمة عن الألمانية :كامل العسلي،جوتنجن،1955م، ص٦١؛العلي ،الخراج في العراق،ص211

★سفيان بن عبد الملك الخولاني :كان أسن القوم الذين وفدوا إلى المأمون، وكان اسمه موجود في الشرط الذي شرطه الرشيد عن أداء الخراج من أهل الموصل سنة بسنة ،الأزدي، تاريخ الموصل ،ص٤١٠-411

★القرامطة: وهي إحدى الحركات الدينية الشيعية التي ظهرت في سواد الكوفة في سنة ٢٧٨ هـ وكانوا ممن استجابوا للدعوة الإسماعيلية التي تدعوا إلى إمامة محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج10،ص23-27

★يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، يُكنى بـ"الحرّشي" نسبة إلى "حرّشة"، وهي منطقة يُقال إن نسبه ارتبط بها. ، عُرف بالحزم والكفاءة والقدرة على إدارة الأقاليم المضطربة. وستعمل الرشيد على الموصل فأساء السيرة في أهلها وظلمهم وطالبهم بخراج سنين مضت. ابن الاثير ،الكامل في التاريخ ،ج6،ص 154؛ الأزدي، تاريخ الموصل،ص293.

★يقطين بن موسى : داعية عباسي هو الذي ولاه المهدي (سنة ١٦٧هـ) . كان داهية عالما حازما شجاعا عارفا بالحروب والوقائع بناء الزيادة الكبرى في المسجد الحرام ، وادخلت فيه دور كثيرة كان ممن قرر أمرهم في المماليك والأقطار ،.الزركلي ،الاعلام ،ج8،ص207؛الصفدي،الوافي بالوفيات ،ج29،ص21

★الربيع بن يونس: وهو ابو الفضل بن محمد بن أبي قروة كيسان ، من موالي بني العباس وزير ، من العقلاء الموصوفين بالحزم . اتخذه المنصور العباسي حاجبا ثم استوزره المهدي . وكان مهيبا ، محسنا إدارة الشؤون . وكان المنصور كثير الميل إليه حسن الاعتماد عليه توفى في بغداد170هـ . الزركلي ،الاعلام،ج3،ص15؛الذهبي ،سير اعلام النبلاء ،ج7،ص335؛ابن خلكان ،وفيات الاعيان ،ج2،ص294

★أبو العباس الفضل بن الربيع بن يونس (١٣٨ - ٢٠٨ هـ) : كان يخلف أباه الربيع في حجابة المنصور ، وخدم الرشيد ، وأغراه بالبرامكة حتى نكبهم ، واستوزره من بعدهم ، ولما ولي الأمين أقره على وزارته . فأغراه بأخيه المأمون ، وأشعل الفتنة بينهما ، ولما ظفر المأمون استر الفضل ، ثم عفا عنه المأمون ، وأهمله بقية حياته ، ومات بطوس .الزركلي ، الأعلام ،ج٥ ،ص148 ؛ التنوخي ،الفرج بعد الشدة ،ج1،ص307 ؛ ابن خلكان ،وفيات الأعيان،ج ٤ ،ص ٣٧ ؛ الجهشياري،الوزراء،ص189؛سرور،محمد جمال الدين، الحياة السياسية في الدولة العربية الإسلامية خلال القرنين الأول والثاني بعد الهجرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥ م، ص212

★زبيدة : وهي بنت جعفر بن المنصور الهاشمية العباسية ، أم جعفر : زوجة هارون الرشيد وبنت عمه من فضليات النساء وشهيراتهن وهي أم الأمين العباسي . اسمها (أمة العزيز) وغلب عليها لقبا (زبيدة) لان جدها ابا جعفر المنصور كان يلاعبها يرقصها في طفولتهاويقول انما انت زبيدة لبياضها فلا تعرف الا به ،الزركلي،الاعلام ،ج3،ص42؛الذهبي ،سير اعلام النبلاء،الذهبي ،ج10،ص241.

قائمة المصادروالمراجع:

1. الابشيهى ،شهاب الدين محمد بن احمد ابي الفتح(852هـ) ،1968،المستطرف في كل فن مستظرف،مصر ،مكتبة الجمهورية العربية .
2. ابن الأثير ، عز الدين ابو الحسن علي بن محمد (ت630 هـ) ،1965م ، الكامل في التاريخ ، بيروت، دار الصادر.
3. ابن الازرق ، محمد بن علي بن محمد الأصبحي،٢٠٠٨ ، بدائع السلك في طبائع الملك، ت: علي سامي النشار، القاهرة ، دار السلام ، ط1.
4. ابن الزبير ، القاضي الرشيد (توفي في القرن الخامس الهجرى) ،1959م ، الذخائر والتحف، الكويت ، ت: محمد حميد الله ، قدم له وراجعه صلاح الدين المنجد .
5. ابن الطقطقي ، محمد بن علي بن طباطبا (ت ٧٠٩ هـ) ،١٩٦٦م ، الفخرى في الآداب السلطانية والدول الاسلامية، ، بيروت دار صادر .
6. ابن حوقل ،ابو القاسم بن حوقل النصيبي (ت367هـ) ،1992م ، صورة الارض ، بيروت ، دار مكتبة الحياة
7. ابن خرداذبة ، عبد الله بن عبد الله (ت :٣٠٠هـ) ، ١٩٦٧م ، السالك والسالك ، ويليه نبذ من كتاب الخراج لقدامة بن جعفر،ت: دى خوبه ، مطبعة بريل، ليدن .

8. ابن خلدون ،عبد الرحمن ابن محمد بن خلدون الحضري(ت: 808هـ)، 1984م ، المقدمة ، بيروت ، ط 5، دار القلم،
9. ابن خلكان ،احمد بن محمد بن أبي بكر (ت: ٦٨١ هـ) ،١٩٧٧م ، وفيات الاعيان ابناء الزمان، بيروت ،ت: احسان عباس، دار صادر .
10. ابن مسكويه ، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت: ٤٢١ هـ) ،1424 هـ،2003م ، تجارب الامم وتعاقب الهمم ،بيروت ،لبنان ، ت:كسروي حسن ،دار الكتب العلمية ،ط1 .
11. ابن مماتي ، أسعد (ت ٦٠٦ ه) ،1991م ،كتاب قوانين الدواوين،القاهرة ،ت : عزيز سوريال عطية،مكتبة مدبولي ،ط1
12. ابن وهب ، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان،1967م ، البرهان في وجوه البيان ، العراق ،ت: احمد مطلوب، خديجة الحدثي ،ساعدت جامعة بغداد على نشره ،ط1 .
13. أدم متز ، ٢٠٠٨م ، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، القاهرة ، نقله إلى العربية : محمد عبد الهادي أبو ريدة ،ت :مصطفى لبيب عبد الغنى .
14. الأربلي ، عبد الرحمن سنبط قنيتو (ت:717هـ) ،1964، خلاصة الذهب المسبوك مختصر من سير الملوك ، بغداد ،ممكي السيد جاسم .
15. الازدي ، ابو زكريا يزيد بن محمد بن اياس بن القاسم (ت:335 هـ) ، ١٩٦٧م ، تاريخ الموصل،القاهرة ، ت:علي حبيبة.
16. التنوخي القاضي ابي علي المحسن بن علي التنوخي (ت: ٣٨٤ ه) ،1995م ، تشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ، بيروت ، ت : عبود الشالجي ، دار صادر .
17. التنوخي القاضي ابي علي المحسن بن علي التنوخي (ت: ٣٨٤ ه)، 1972 ، الفرج بعد الشدة ، بيروت ، ت : عبود الشالجي ، دار صادر ،ط1 .
18. جرجي زيدان، تاريخ التمدن الاسلامي، دار مكتبة الحياة ،ط 1 .
19. الجهشياري ،ابو عبد الله محمد بن عبدوس،(ت: 331هـ) ، 1938م، الوزراء والكتاب ،القاهرة ،ت:مصطفى السقا، وابراهيم االنباري، وعبد الحفيظ شلبي، ط،1مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
20. حسن ، حسن ابراهيم ، ١٩٣٩ م ، النظم الاسلامية ، القاهرة ، ط 1 .
21. حسن ،علي حسن، محمد ، التوم الطالب،1986م ،تأريخ الحضارة العربية الاسلامية ، الكويت ، مكتبة الفلاح ، ط1 .
22. الحسن بن عبد الله،(ت: ٧٠٨ هـ) ،1989م ، اثار الأول في ترتيب الدول ،بيروت ،ت:عبد الرحمن عميرة ، دار الجبل ،ط1 .
23. الحموي ، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله(ت:626ه) ،١٩٧٩ م ، معجم البلدان، بيروت ، لبنان ، دار إحياء التراث العربي.
24. الخفاجي ، محمد توفيق ،1966م ،تطور النظم الادارية والمالية في العراق وبلاد فارس ، القاهرة .
25. الخوارزمي ،محمد بن احمد بن يوسف (ت:387هـ) ،1989م ، مفاتيح العلوم ،بيروت ،ت :إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي ،ط1.
26. الدجيلي، خوله شاكر ، 1396هـ ،1976م ، بيت المال نشأته وتطوره، بغداد ، مطبعة وزراة الاوقاف .
27. الدوري ، عبد العزيز ،،1995م ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط3 .
28. الدوري ،2011م ، عبد العزيز ،دراسات في العصور العباسية .
29. الذهبي ، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان(ت: ٧٤٨هـ)، سير اعلام النبلاء، ت: شعيب الارنؤوط ، مؤسسة الرسالة ،ط9
30. الريس ،محمد ضياء الدين ، 1969 م ، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ،مصر ، دار المعارف ،ط 3 .
31. الزركلي، خير الدين، 2002م ، الاعلام قاموس، بيروت، لبنان ، دار العلم للملايين ، ط15 .
32. الزهراني ، ضيف الله يحيى ، 1404هـ ، النفقات وادارتها في الدولة العباسية (132-334هـ)، مكة المكرمة .
33. السامر ، فيصل ، 2000م ، ثورة الزنج، دار المدى، ط 2.
34. السامرائي ، حسام الدين ،2004م ، المؤسسات الادارية في الدولة العباسية خلال الفترة(247-334هـ)،ت:عبد العزيز الدوري ،دار الفكر العربي .
35. سرور، محمد جمال الدين ، ١٩٧٥ م ، الحياة السياسية في الدولة العربية الإسلامية خلال القرنين الأول والثاني بعد الهجرة، القاهرة ، دار الفكر العربي .
36. سهراب ، ١٣٤٧ هـ ،١٩٢٩،عجائب الاقاليم السبعة ،ت: هانس فون مزيك، طبع مدينة فينا الجليلة ، مطبعة أدولف هو لزهوزن .

37. الشابشتي ،ابو الحسن علي بن محمد (ت: ٣٨٨ هـ)، 1986م ، الديارات، بيروت، لبنان ، ت:كوركس عواد، دار الرائد العربي ،ط3.
38. الشباني ، محمد عبد الله ،1979م ، نظام الحكم والادارة ،عالم الكتب ،القاهرة .
39. شلبي ، ابو زيد ،١٩٦٤م ، تاريخ الحضارة الاسلامية والفكر الاسلامي، القاهرة ، ط 3 .
40. الصابي ،ابو الحسن الهلال بن المحسن (ت448هـ) ، الوزراء تحفة الامراء في تاريخ الوزراء ،ت: عبد الستار احمد فراج ، مكتبة الاعيان ،د.ت.
41. صالح ، صبحي ،1982م ، النظم الإسلامية نشأتها وتطورها ، بيروت ،ط6 ،مطبعه امير .
42. صالح ،خولة عيسى، 2001م ، الرقابة الادارية والمالية في الدولة العربية الاسلامية ،بغداد ،بيت الحكمة ،ط1.
43. الصفدي، صلاح الدين خليل بن ابيبك ، 1991م ، الوافي الوفيات ، بيروت ،باعتناء ، يوسف فان است ،ط3،ج9 .
44. الصوفي، أحمد ،2007م ، خطط الموصل ، الموصل ، مطبعة الاتحاد الجديدة .
45. ضيف ، شوقي، العصر العباسي الاول، القاهرة ، دار المعارف ،ط8 .
46. الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير، (ت 310 هـ) ،1960،تاريخ الرسل والملوك.القاهرة ، ت:محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف.
47. علبي ، احمد سهيل ،1961م، ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد (255-270هـ) ،بيروت ، دار مكتبة الحياة.
48. العلي ،صالح احمد ،1990م ، الخراج في العراق ،بغداد ، مطبعة المجتمع العلمي العراقي .
49. الفراء ،ابو يعلي محمد بن الحسين بن خلف، (ت :458 هـ) ،2000، الاحكام السلطانية، بيروت ، ت:محمد حامد، ط2، دار الكتب العلمية .
50. قدامة بن جعفر ، ابو الفرج الكاتب البغدادي ،(ت :٣٢٩هـ) 1986 ،الخراج وصناعة الكتابة، بغداد ، ت:محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد ، وزارة الثقافة والاعلام .
51. القرشي ، يحيى ابن ادم ،(ت203هـ) ،1987، الخراج ،بيروت ،ت:حسين مؤنس،دار الشروق ، ط 1 .
52. القرطبي ، عريب بن سعد (ت:369هـ) ،1897، بيروت ، لبنان ، صلة تاريخ الطبري، مطبعة بريل .
53. القلقشندي ابو العباس احمد (ت:821هـ) ، 1922 م ، الصبح الأعشى في صناعة الانشاء، القاهرة ، دار الكتب المصرية .
54. القنطوسي ،عبد الرحمن ابراهيم حمد، الحامد ،2023 م ،برزان ميسر، الجزائر ، المؤسسات الادارية في الدولة العباسية ،ط1.
55. الكبيسي ،حمدان عبد المجيد ،1974م ، عصر الخليفة المقتدر بالله ، النجف الاشرف ، مطبعة النعمان .
56. كحاله ، عمر رضا ،معجم المؤلفين ،بيروت ،دار احياء التراث .
57. الكساسية ،حسين فلاح سلمان ،1986م ، الدواوين المركزية في العصر العباسي الاول ،الاردن .
58. ليستر ، يعقوب ،١٩٨٤٠م ، خطط بغداد في العهود العباسية الأولى ، ت:احمد صالح العلي ، بغداد .
59. المازندراني، المولى محمد صالح (ت: ١٠٨١ هـ) ، 2000م ، شرح أصول الكافي، بيروت ،لبنان ، ت: الميرزا أبو الحسن الشعراني، تصحيح السيد على عاشور، دار احياء التراث العربي ، ط1 .
60. الماوردي ، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت:450هـ) ، 1989م ، الاحكام السلطانية والولايات الدينية ،الكويت ، ت:احمد مبارك البغدادي ،مكتبة دار ابن قتيبة ،ط1.
61. المدور ، جميل دخلة ، 2003م ، تاريخ العراق في عص العباسيين المسمى حضارة الاسلام في دار السلام ،القاهرة ، المطبعة الافاق العربية ،ط 1.
62. المسعودي ،قيس عبد الواحد السمرمر،1989م ، الدواوين في العصر العباسي الاول ،بغداد .
63. المسعودي ابو الحسن علي بن حسين (ت:345هـ) ،2002، مروج الذهب ومعادن الجوهره ،بيروت ،دار إ حياء التراث العربي .
64. المقدسي ، شمس الدين ابو عبد الله محمد بن احمد البشاري (ت :٣٨٠هـ) ،1909م ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ت: دي خوبه ، مطبعة بريل، ليدن .
65. الناظور، شحادة ، واخرون،1992م ، النظم الاسلامية، دار الأمل للنشر،ط3.
66. النويري ، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب (ت:733هـ)،نهاية الارب في فنون الاداب، بيروت ، لبنان، ت:علي بوملحم، ، دار الكتب العلمية.